مدمرات صواريخ موجهة أميركية تدخل الخليج العربي دعماً للعملية.. والجيش الأميركي ينفي تعرض إحدى سفنه لاستهداف في مضيق هرمز

ترامب: إيران ستُباد إذا هاجمت سفننا التي تنفذ «مشروع الحرية»

- **«سنتكوم» تعلن مشاركة 100 طائرة و15 ألف عنصر في «مشروع الحرية» لإخراج السفن العالقة من مضيق هرمز وتنجح في تمكين اثنتين من العبور**
- **باكستان تعلن تيسير عودة طاقم إيراني من سفينة مصادرة وتجدد التزامها بتعزيز الحوار البناء والديبلوماسية باعتبارهما السبيل الوحيد لحل القضايا سلمياً**

الرئيس الأميركي دونالد ترامب ونجله دونالد ترامب الابن يتجهان إلى البيت الأبيض في واشنطن بعد أن أمضى عطلة نهاية الأسبوع في منتجعه مارالاغو في بالم بيتش فلوريدا (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: نفى الجيش الأميركي ما أعلنته وكالة انباء فارس الإيرانية حول تعرض إحدى السفن الأميركية لاستهداف إيراني في مضيق هرمز، مؤكدا نجاحه في تمكين سفينتين على الأقل من عبور المضيق، وذلك بعد إعلان الرئيس دونالد ترامب إطلاق عملية «مشروع الحرية» لتحرير السفن العالقة في الخليج العربي.

وقال ترامب في تصريح لشبكة فوكس نيوز: إيران ستباد من على وجه الأرض إذا هاجمت السفن الأميركية التي تنفذ مشروع الحرية، محذرا «لدينا أسلحة وذخائر أكثر وبمستوى أعلى بكثير مما كان لدينا من قبل»، مؤكدا ان الحشد العسكري الأميركي في المنطقة مستمر. بيد انه ذكر أن «طهران أصبحت أكثر مرونة في مفاوضات السلام».

من جهتها قالت القيادة المركزية الأميركية «سنتكوم» في منشور على منصة «اكس»: تزعم وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية أن الحرس الثوري الإيراني أصاب سفينة حربية أميركية بصاروخين، مؤكدة أنه «لم تصب أي سفينة تابعة للبحرية الأميركية. وأن القوات الأميركية تدعم مشروع الحرية وتنفذ الحصار البحري على الموانئ الإيرانية».

وفي السياق ذاته، أعلنت «سنتكوم» عبور سفينتين بنجاح أمس. وقالت في بيان آخر إن «مدمرات الصواريخ الموجهة التابعة للبحرية الأميركية توجد في الخليج العربي بعد عبورها مضيق هرمز دعما لمشروع الحرية». وأضافت «تسهم القوات الأميركية بنشاط في جهود استئناف حركة الملاحة التجارية. وكخطوة أولى، عبرت سفينتان تجاريتان ترفعان العلم الأميركي مضيق هرمز بنجاح، وهما الآن في طريقهما بأمان إلى وجهتهما».

وقبل ذلك، كشفت «سنتكوم» عن أن قائدها الأدميرال براد كوبر قام بجولة جوية فوق المياه الإقليمية في المضيق ومحيطه على متن مروحية أباتشي AH-64، أمس الأول. واضافت ان الجولة جاءت «عشية تقديم الدعم العسكري الأميركي لمشروع الحرية». وسبق أن أعلنت عن لقائه البحارة ومشاة البحرية يوم السبت الماضي على متن سفينتين حربيتين تابعتين للبحرية الأميركية كانتا تقومان بدوريات في بحر العرب.

وتأتي هذه التطورات بعد إعلان الرئيس الأميركي اطلاق عملية أميركية تحت اسم «مشروع الحرية» اعتبارا من صباح أمس، بهدف تحرير سفن الدول التي لا علاقة لها بالصراع في الشرق الأوسط من مضيق هرمز.

وقال ترامب في منشور على منصته تروث سوشيال «إن دولا من شتى أنحاء العالم لا تشارك باي شكل من الأشكال فيما يجري في الشرق الأوسط طلبت من الولايات المتحدة المساعدة في تحرير سفنها من مضيق هرمز».

وأضاف انه «سعيا لتحقيق الصالح العام لكل من إيران والشرق الأوسط والولايات المتحدة أبلغنا هذه الدول بأننا سنتولى توجيه سفنها وإخراجها بأمان من هذه الممرات المائية المقيدة ليتسنى لها استئناف أعمالها بحرية وكفاءة».

وأوضح أن بلاده ستبذل كل الجهود الممكنة لإخراج تلك السفن وطواقمها بسلام من مضيق هرمز، مشيرا إلى ان فريقه التفاوضي يجري مناقشات مع الجانب الإيراني قد تفضي إلى نتائج «ايجابية». وأكد أن السفن التي طلبت المساعدة أكدت انها «لن تعود للمنطقة حتى تصبح الملاحة آمنة»، مشيرا إلى ان العملية تحمل طابعا إنسانيا وأن بلاده «ستتعامل وبحزم مع أي محاولة للتدخل بالعملية».

وتعليقا على العملية، أعلنت «سنتكوم» في بيان على صفحتها بمنصة «اكس» ان مهمة قواتها «ستقوم على توفير الدعم للسفن التجارية التي تسعى للعبور بحرية عبر هذا الممر الحيوي للتجارة الدولية الذي يتم من خلاله نقل ربع تجارة النفط العالمية المنقولة بحرا فضلا عن كميات ضخمة من الوقود ومنتجات الأسمدة».

وقال الأدميرال كوبر في بيان إن «دعمنا لهذه المهمة الدفاعية يعد أمرا جوهريا للأمن الإقليمي وللاقتصاد العالمي، وذلك بالتزامن مع مواصلتنا لفرض الحصار البحري».

وأضاف كوبر ان الدعم العسكري الأميركي لـ«مشروع الحرية» يشمل نشر مدمرات مزودة بصواريخ موجهة وأكثر من 100 طائرة، بالإضافة إلى مشاركة 15 ألف عنصر من القوات المسلحة.

يذكر ان وزارة الخارجية الأميركية أعلنت الأسبوع الماضي مبادرة جديدة بالتعاون مع وزارة الحرب الأميركية تهدف إلى تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين الشركاء الدوليين دعما للأمن البحري في المضيق.

من جهته، أعلن وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت لمحطة «فوكس نيوز» أن الإيرانيين لا يسيطرون على مضيق هرمز. ونسيطر عليه بشكل مطلق».

وأضاف «أعتقد أن سوق النفط ستحظى بإمدادات جيدة جدا»، داعيا الصين إلى «الانضمام إلى جهودنا لفتح مضيق هرمز».

وعلى صعيد المفاوضات والردود والمبادرات المتبادلة بين واشنطن وطهران، أعلنت باكستان أمس أنها سهلت نقل 22 بحارا إيرانيا من طاقم سفينة الشحن الإيرانية «توسكا» التي احتجزتها الولايات المتحدة، واصفة الخطوة بأنها «إجراء لبناء الثقة»، بينما تستمر الاتصالات الديبلوماسية المحدودة بين واشنطن وطهران.

ووفقا لبيان صادر عن وزارة الخارجية الباكستانية، نقل البحارة الذين كانوا محتجزين على متن سفينة الحاويات «توسكا» جوا إلى إسلام آباد في وقت متأخر من مساء الأحد، قبل أن يتم تسليمهم إلى السلطات الإيرانية.

وقالت إسلام آباد، التي تضطلع بدور الوسيط بين الولايات المتحدة وإيران، إن عملية نقل الطاقم جرت بالتنسيق مع الجانبين، في خطوة تعكس حالة نادرة من التعاون العملي. وأضافت أن السفينة نفسها يتوقع إعادتها بعد إصلاحها.

كذلك أكدت أنها ستواصل تيسير الحوار والديبلوماسية، سعيا إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي.

كما أعلنت وزارة الخارجية الباكستانية في بيان أن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية محمد إسحاق دار أجرى محادثة هاتفية في وقت متأخر من الليلة قبل الماضية مع وزير خارجية إيران عباس عراقجي.

وذكرت في بيان أن المحادثة ركزت على الوضع الإقليمي والجهود الديبلوماسية الباكستانية المتواصلة لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

تجدد الاعتداءات الإيرانية.. اعتراض 3 صواريخ جوالة فوق المياه الإقليمية للإمارات ونشوب حريق في الفجيرة.. وعُمان: استهداف يسفر عن إصابة متوسطة لوافدين اثنين بولاية بخاء

عواصم ـ وكالات: في خرق لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 8 أبريل الماضي، أعلنت وزارة الدفاع الاماراتية أن دفاعاتها الجوية تعاملت أمس مع اعتداءات صاروخية وطائرات مسيرة قادمة من ايران، مؤكدة أن الأصوات التي سمعت في مناطق متفرقة من الدولة «هي نتيجة تعامل منظومات الدفاعات الجوية الإماراتية مع الصواريخ الباليستية والجوالة والطائرات المسيرة».

وقالت الوزارة في بيانات على حسابها في منصة «اكس» إنه «تم رصد أربعة صواريخ جوالة(كروز) قادمة من إيران باتجاه الدولة، حيث تم التعامل بنجاح مع ثلاثة صواريخ فوق المياه الإقليمية للدولة وسقط الرابع في البحر». وجددت التأكيد على أن الأصوات المسموعة في مناطق متفرقة من الدولة هي نتيجة الاعتراض الناجح للتهديدات الجوية.

ونوهت الوزارة الى ضرورة استقاء المعلومات من مصادرها الرسمية وتقصي الحقائق، إلى جانب الالتزام بكل إجراءات السلامة العامة أثناء ورود الرسائل التحذيرية.

من جهته، قال المكتب الإعلامي لحكومة إمارة الفجيرة في بيان: «أكدت الجهات المختصة في إمارة الفجيرة نشوب حريق متطور في منطقة الفجيرة للصناعات البترولية (فوز) ناجم عن استهداف بطائرة مسيرة قادمة من إيران». وأضاف المكتب أن «الدفاع المدني باشر على الفور التعامل مع الحادث للسيطرة عليه». وأضاف انه في اطار المتابعة للاعتداء الايراني على منطقة الصناعات البترولية، اعلنت الجهات المختصة عن إصابة 3 أشخاص من الجنسية الهندية بإصابات متوسطة وتم نقلهم إلى المستشفى لتلقي العلاج اللازم.

الى ذلك، أعربت وزارة الخارجية الإماراتية أمس، عن إدانتها واستنكارها الشديدين للاعتداء الإيراني الإرهابي الذي استهدف ناقلة وطنية تابعة لشركة «أدنوك» باستخدام طائرتين مسيرتين أثناء مرورها من مضيق هرمز، دون تسجيل أي إصابات.

وأكدت في بيان لها أن هذا الاعتداء يشكل انتهاكا صارخا لقرار مجلس الأمن رقم 2817، الذي شدد على حرية الملاحة ورفض استهداف السفن التجارية أو تعطيل الممرات البحرية الدولية، مشددة على أن استهداف الملاحة التجارية واستخدام مضيق هرمز كأداة ضغط أو ابتزاز اقتصادي يعدان أعمال قرصنة من قبل الحرس الثوري الإيراني، ويشكلان تهديدا مباشرا لاستقرار المنطقة وشعوبها ولأمن الطاقة العالمي. وشددت دولة الإمارات على ضرورة وقف إيران هذه الاعتداءات الغادرة، بما يضمن التزامها الكامل بوقف جميع الأعمال العدائية، وإعادة فتح المضيق بشكل كامل وغير مشروط، بما يحقق أمن المنطقة واستقرار الاقتصاد والتجارة العالميين.

من جهتها، أعلنت وكالة الانباء العمانية (اونا) أن مصدرا أمنيا أفاد بتعرض مبنى سكني لموظفي إحدى الشركات بمنطقة تيبات بولاية «بخاء» باستهداف أسفر عن إصابة متوسطة لوافدين اثنين، وتأثر أربع مركبات، وزجاج أحد المنازل المجاورة. وقالت إن الجهات المختصة تقوم بتقصي الحقائق، مؤكدة حرصها على اتخاذ كافة الإجراءات لما فيه أمن وسلامة المواطنين والمقيمين.

أنباء لبنانية

الرئيس اللبناني: محادثات تحضيرية في واشنطن خلال أيام ولا عودة عن مسار المفاوضات لأنه لا خيار آخر أمامنا

السفير الأميركي من بكركي: عون سيزور واشنطن ويطرح كل مطالب لبنان وأهمها السيادة على كل أراضيه

بيروت ـ ناجي شربل وبولين فاصل

ليس سرا أن انطلاق المفاوضات المباشرة بين لبنان وإسرائيل القائمة على جدول أعمال واضح هو مسار يجري التحضير له بين الرئاسة الأولى وعواصم القرار مع تشديد لبنان الرسمي، وكما علمت «الأنباء»، على فصل الملف اللبناني عن المفاوضات الإيرانية ـ الأميركية لاقتناص الباب المفتوح ولاسيما من جانب واشنطن على إعداد تسوية طويلة الأمد تعالج للمرة الأولى جوهر المشكلة بين لبنان وإسرائيل.

غير أن التحديات أمام الرئيس جوزف عون تبدو كبيرة سواء في الداخل أو في الخارج، ويكفي ما يواجهه على خط الداخل من رفض من المكون الشيعي لخيار التفاوض المباشر مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وإصرار هذا المكون، على سلوك كل طرق التصعيد المتاحة لتعطيل التفاوض.

وسط هذه الأجواء، تتنامى الخشية من سقوط الهدنة التي حيدت بيروت وضاحيتها والعودة بالتالي إلى الدائرة الموسعة من الضربات الإسرائيلية، وهذا يعني، وفق المعلومات الخاصة، بأن زيارة الرئيس اللبناني إلى البيت الأبيض قد تسبقها كعد تنازلي جولات عسكرية حامية، تصبح معها الزيارة أمرا ملحا لوقف آلة القتل والتدمير.

في أبرز المواقف السياسية، كلام السفير الأميركي ميشال عيسى من الصرح البطريركي في بكركي حيث زار البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي داعما بوجه الحملة التي تعرض لها، اذ قال عيسى: «ندعم احترام البطريرك، وأعتقد ان الرئيس عون سيزور الولايات المتحدة». وأضاف: «أنا احترم جدا الرئيس نبيه بري وأدرك أنه يقوم بكل ما يقدر عليه لإيصال البلاد إلى الطريق الصحيحة».

وقال ردا على سؤال عما إذا كان لبنان واقعا بين خيارين، خيار زيارة الرئيس العماد جوزف عون إلى واشنطن ويلتهب الداخل اللبناني، وخيار عدم ذهابه وتوسيع إسرائيل اعتداءاتها: «إذا قام الرئيس عون بزيارة الرئيس دونالد ترامب، لا خسارة في ذلك وبإمكان عون أن يذهب ويقول إن لديه هذه المطالب ويقولها للرئيس ترامب أمام نتنياهو، وحينها يقرر نتنياهو بنعم أو لا حيالها ويكون الرئيس ترامب هو الشاهد على ذلك، ثم يعود الرئيس عون إلى لبنان وبالإمكان أن نبدأ المفاوضات. لا أدري لماذا هناك من يعتقد بأن في الزيارة خسارة أو تنازلا. لا أفهم أين التنازل في الذهاب والتعبير عن الرأي. انت ذاهب للقاء رئيس أميركي، ذاهب بشرف مثلك مثله، وتقول رأيك».

وعن حضور نتنياهو اللقاء، قال عيسى: «هل نتنياهو بعبع؟ هو مفاوض ثالث».

وردا على سؤال آخر، قال السفير الأميركي: «الرئيس عون سيذهب ويطرح كل مطالب لبنان وأهمها السيادة على كل أراضيه، أي أن يعود كل شبر من الأرض إليه، هذا هو الشيء الأهم، وهذا هو المطلب الوحيد لحزب الله، لأن معنى وجود الحزب هو لاستعادة كل الأراضي اللبنانية، فإذا قالت إسرائيل إنها لا تريد الاحتفاظ بأي جزء من لبنان وإنها تريد فقط السلام، هذا يعني أنه لا يعود هناك مبرر لوجود حزب الله، أما إذا أصر على وجوده، يكون في مواله لا استعادة الأراضي اللبنانية وإنما شيء آخر، وهذا الأمر واضح برأيي».

وبعدها توجه عيسى إلى عين التينة، حيث التقى الرئيس نبيه بري.

وأمام وفد من تكتل «الجمهورية القوية» التابع لحزب «القوات اللبنانية»، قال الرئيس عون: «بالنسبة إلى مسار المفاوضات، هناك محادثات تحضيرية متوقعة مع سفيرة لبنان في واشنطن خلال الأيام المقبلة، وهو اللقاء الثالث الذي سيمهد لبدء المفاوضات، التي هي برعاية أميركية، وهذا انجاز مهم للبنان الذي يحظى باهتمام شخصي من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وهذه فرصة كبيرة للبنان علينا الاستفادة منها».

وتابع: «لا عودة عن مسار المفاوضات لأنه لا خيار آخر أمامنا وهو يصب في خانة جميع اللبنانيين، ولا يستهدف أي شريحة او فئة، فالمعاناة تطال الجميع من دون استثناء.. والأهداف الموضوعة في أي مسار تفاوضي تقوم على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية المحتلة وإعادة الاسرى وهي الحقوق التي يطالب بها لبنان منذ سنوات».

بدوره، رئيس الحكومة نواف سلام قال إن «المفاوضات لم تبدأ بعد واجتماعات واشنطن هي تمهيدية وبيان الخارجية الأميركية حمل أكثر مما يلزم والطرف اللبناني عبر عن موقف نجمع عليه في مجلس الوزراء». وأضاف: «يجب الاستمرار في لقاءات واشنطن حتى الوصول إلى وقف لإطلاق النار».

كلام سلام جاء خلال مشاركته في اجتماع أمني في وزارة الداخلية خصص للبحث في الأوضاع الأمنية وفي متابعة إجراءات تعزيز سيطرة الدولة على محافظة بيروت وحصر السلاح فيها. وقد أكد في هذا الإطار أنه «سيتم تطبيق قرار بسط سيطرة الدولة على بيروت بالكامل، وأن قرار حصر السلاح هو مسار لا تراجع عنه قد يستلزم أسابيع أو أشهرا وليس بين ليلة وضحاها».

اقتصاديا، لا يزال عداد الخسائر الاقتصادية متواصلا ولو أن بيروت وضاحيتها هما منذ فترة خارج الاستهداف الإسرائيلي وتحت مظلة الهدنة. وبحسب ما قال الأمين العام للهيئات الاقتصادية نقولا شماس لـ«الأنباء» إن «أرقام الخسائر تتبلور أكثر مع الاقتراب من نهاية الحرب»، مؤكدا أنه «سيكون من الصعب جدا التعافي من هذه الحرب لكونها تنطوي على احتلال إسرائيلي ونزوح مليوني وخسائر مليارية واحتقان سياسي خطير».

ولفت شماس إلى أن «المشكلة التي يواجهها لبنان في هذه الحرب هي قلة المساعدات الخارجية التي قدرت بـ 700 مليون دولار في حرب العام 2024، فيما لم تصل اليوم بشق النفس إلى 200 مليون دولار، لكون الحرب هذه المرة إقليمية وتداعياتها تطول دولا كثيرة من بينها الدول الخليجية التي دأبت في الماضي على تقديم المؤازرة والدعم للبنان في كل حروبه».

البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي مستقبلا السفير الأميركي ميشال عيسى في بكركي (محمود الطويل)

مدعي عام «التمييز» القاضي أحمد رامي الحاج لـ «الأنباء»: مكافحة الفساد أولوية مطلقة

بيروت ـ أحمد منصور

مدعي عام «التمييز» القاضي أحمد رامي عبدالله الحاج

قال مدعي عام «التمييز» القاضي أحمد رامي عبدالله الحاج في حديث إلى «الأنباء» إن «المرحلة المقبلة ترتكز على معيارين أساسيين: استعادة قرار الدولة وتطبيق القانون على كامل الأراضي اللبنانية، إلى جانب مكافحة الفساد بشكل حازم».

وأوضح الحاج «أن تطبيق القانون لا يقبل أي مساومة أو مهادنة»، مشددا على «اعتماد مقاربة قائمة على الانفتاح والتعامل مع جميع الأطراف على مسافة واحدة، ضمن سقف الدولة ومؤسساتها».

وأشار إلى أن «مكافحة الفساد تمثل أولوية وطنية»، مؤكدا أنه «لا يمكن تغطية أي فاسد، وذلك انسجاما مع توجهات رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء».

وفيما يتعلق بالتحديات، لفت إلى «أن الأولوية ستكون للملفات المرتبطة بالاستقرار الأمني، باعتبار النيابة العامة التمييزية الجهة المشرفة على أعمال الضابطة العدلية»، مؤكدا «ضرورة التعاون الكامل مع الأجهزة الأمنية ضمن إطار احترام القانون ومنع أي تجاوزات». كما شدد «على أهمية تنفيذ القوانين بصرامة»، معتبرا أن «أي قرار يفقد قيمته إذا لم ينفذ»، ومؤكدا أنه «لا حماية لأي مخالف، بغض النظر عن انتمائه، ولا مجال للتشفي أو الانتقام».

وفي ملف الفساد، أوضح «أن المعالجة تتطلب تعاونا وثيقا مع الجهات الرقابية، لاسيما حاكمية مصرف لبنان، والتفتيش المركزي، وديوان المحاسبة، وهيئات الرقابة المختصة»، مشيرا إلى أن «أي خطوة في هذا الإطار يجب أن تكون مدروسة وموثقة».

وحول تعيينه، أكد الحاج أنه جرى التوافق على اسمه في مجلس الوزراء وبالإجماع من قبل جميع مكوناته الوطنية، رغم عدم وجود أي علاقة شخصية تربطه بأي من المكونات السياسية لمجلس الوزراء وموافقة من مجلس القضاء الأعلى، مما يدل على حسن الاختيار من رئيس الجمهورية والرئيس نواف سلام والمقترح من قبل وزير العدل عادل نصار، وضمن السياق الدستوري لعملية التعيين.

أما بشأن قانون العفو العام، فأشار إلى أنه «قيد الدرس في مجلس النواب، الذي هو سيد نفسه في إقرار القانون الذي يعتبره مناسبا وواجب التطبيق»، معتبرا أن «الحل الوحيد لمعالجة اكتظاظ السجون يكون عن طريق العفو العام وتخفيض العقوبات، أما بقية الإجراءات كتسريع المحاكمات وغيرها فلا تفي بالغرض المنشود في معالجة الاكتظاظ بالسجون»، ومشددا على ضرورة شمول جميع المعنيين بالقانون.

وفيما يخص قضية الكاريكاتير المسيء التي أثارت جدلا، قال انها قيد المتابعة، مشددا على «رفض أي تصرف يهدد السلم الأهلي أو يثير التوتر الطائفي»، ولافتا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين. وختم مشددا على أنه سيعمل وفق القانون لتحقيق العدالة دون النظر إلى أي اعتبارات سابقة.